

Distr.: General
21 December 2005
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن السودان

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ١١ من قرار مجلس الأمن ١٥٩٠ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٥ التي طلب فيها المجلس إليّ أن أداوم بانتظام على إطلاعه على التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام الشامل، واحترام وقف إطلاق النار، وتنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان. ويقدم التقرير أيضا تقييما للحالة العامة في البلد منذ أن قدمت إلى المجلس تقريرتي السابق، المؤرخ ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ (S/2005/579).

ثانيا - تنفيذ العناصر الرئيسية من اتفاق السلام الشامل

٢ - منذ صدور تقريرتي السابق، اكتسب تنفيذ اتفاق السلام الشامل بعض الزخم رغم التأخير الناجم عن مقتل النائب الأول للرئيس جون قرنق في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٥. وبعد نزاعات كبيرة حول توزيع بعض الحقائق الوزارية، كانت أبرزها حقيقة الطاقة والتعدين، أنشئت حكومة الوحدة الوطنية في ٢٠ أيلول/سبتمبر. وزعم بعض المراقبين السودانيين أن رفض حزب المؤتمر الوطني التخلي عن حقيقة الطاقة والتعدين يدعو إلى الشك في التزامه بجعل الوحدة أمرا يستقطب شعب جنوب السودان. ويخشى مراقبون آخرون أن يكون التزام بعض قادة الحركة الشعبية لتحرير السودان التزاما ضحلا. غير أن إنشاء كل من حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان، فضلا عن اعتماد الدستور المؤقت لجنوب السودان أمران يبعثان على التفاؤل.

٣ - وقد وافق أعضاء التجمع الوطني الديمقراطي بعد ذلك على الانضمام إلى حكومة الوحدة الوطنية وخُصص لهم عدد من المناصب التنفيذية والمقاعد في البرلمان. ورغم أن أطرافا شمالية أخرى قررت البقاء في المعارضة، فإنها أعلنت عن احترامها لاتفاق السلام الشامل



وهي تتطلع إلى الانتخابات المقبلة وإلى عملية سياسية أكثر شمولية. وانضمت أيضا إلى حكومة الوحدة الوطنية بعض الأطراف الجنوبية من غير الحركة الشعبية لتحرير السودان.

٤ - وفي تطور آخر جدير بالترحيب، أنشئت حكومة جنوب السودان في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر كحكومة مؤقتة، ريثما يتم اعتماد الدستور المؤقت لجنوب السودان، الذي جرى توقيعه لاحقا ليصبح قانونا في ٥ كانون الأول/ديسمبر. وعُين أيضا عشرة حكام لولايات جنوب السودان خلال هذه الفترة. ورغم أن حكومة جنوب السودان تتضمن عددا من الأحزاب الجنوبية الصغيرة، وجه البعض الانتقاد إلى مجلس الوزراء الجديد الذي يضم العديد من كبار قادة الحركة الشعبية لتحرير السودان لكونه يفتقر إلى التمثيل الكافي للنساء ولا يمثل الجنوب بصورة كاملة. وزعم بعض أعضاء الجمعية التشريعية لجنوب السودان أن هناك عدم توازن عرقي في حكومة جنوب السودان.

٥ - وبعد تأخيرات كبيرة، أنشئ عدد من اللجان الأساسية لاتفاق السلام الشامل وزُودت بالموظفين، واعتمدت بعض التشريعات المحددة اللازمة لإنشاء اللجان المتبقية. وأصدرت الرئاسة مراسيم لإنشاء لجنة التقدير والتقييم، واللجنة الوطنية للنفط، ولجنة المخصصات الضريبية والمالية والرصد، واللجنة المخصصة التقنية المعنية بالحدود. وعقدت لجنة التقدير والتقييم، برئاسة النرويج، أول اجتماعين لها، وشرعت بعثة الأمم المتحدة في السودان في اتخاذ خطوات للعمل بصورة مباشرة مع هذه اللجنة والأمانة التي ستدعمها في إطار توزيع واضح للمسؤوليات. وأعلن عن عضوية اللجنة السياسية لوقف إطلاق النار في تشرين الثاني/نوفمبر، عقب إنشائها في آب/أغسطس، وستشمل ممثلي اللجنة الوطنية للنفط، والحركة الشعبية لتحرير السودان، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، ومنتدى شركاء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والأمم المتحدة بصفتها عضوا كامل العضوية.

٦ - وفي نفس الوقت، ما زال يتعين على الرئاسة تنفيذ قرار لجنة حدود أبيي، الذي يرسم حدود منطقة أبيي. وساهم التأخير في توتر الحالة في هذه المنطقة الحيوية من البلد. وزاد من تعقد الحالة في الميدان زيادة مفاجئة في حالات العودة، وتعزيز للقوات العسكرية قامت به القوات المسلحة السودانية، والجيش الشعبي لتحرير السودان، وقوات دفاع جنوب السودان. ومع بدء موسم الهجرة، يتزايد القلق إزاء احتمال حدوث اشتباكات بين قبائل المسيرية ودينكا. ولمواجهة هذه التحديات، عززت بعثة الأمم المتحدة في السودان حضورها في أبيي وأكملت نشر قوة الأمم المتحدة للحماية في المنطقة. وشجعت البعثة السلطات على إنشاء كل من المجلس التنفيذي والوحدة المتكاملة المشتركة في أبيي لإعادة الأوضاع إلى حالتها الطبيعية والإسهام في تدابير بناء الثقة في المنطقة. وعقدت البعثة اجتماعات مع

الأطراف الموجودة على الميدان لمناقشة المجالات ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك مجالي الأمن وطرق الهجرة. وشرعت وكالات الأمم المتحدة أيضا في التخطيط للبرامج الإنسانية والإغاثية في أبيي للمساعدة في تعزيز التعايش السلمي.

٧ - وفي الوقت ذاته، تظل مشكلة الجماعات المسلحة الأخرى من المشاكل البالغة الخطورة في جنوب السودان. وتتواصل المفاوضات بين النائب الأول للرئيس سالفا كير وزعماء الجماعات المسلحة الأخرى بشأن مشاركتهم في حكومات الولاية الجنوبية. وقد عُرضت مناصب حكومية على بعض زعماء الجماعات المسلحة الأخرى. ورغم أن الأطراف سجلت فئة كبيرة من الجماعات المسلحة الأخرى بوصفها قد انضمت إلى القوات المسلحة السودانية أو الجيش الشعبي لتحرير السودان، فإن هذه العلاقة في كثير من الأحيان ليست وثيقة بما يكفي للوفاء بمعيار 'الإدماج' لاتفاق السلام الشامل وما زال عدد كبير من هذه الجماعات المسلحة الأخرى خارج العملية تماما. وتشكل هذه الجماعات المسلحة الأخرى التي ما زالت 'مستقلة' مصدر قلق متزايد، وذلك لاقتراب الموعد النهائي للإدماج الكامل المحدد له ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. وفي الوقت ذاته، ما زالت مخططات الابتزاز، والضرائب غير القانونية، والتجنيد القسري، وأعمال العنف المنسوبة إلى الجماعات المسلحة الأخرى مستمرة في بعض المناطق.

٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حدثت تطورات إقليمية هامة كانت لها آثار على استقرار السودان. ورغم تبادل الزيارات الرفيعة المستوى بين إريتريا والسودان التي تدل على تحسن العلاقات بينهما، من المحتمل أن يكون لخطر تجدد الصراع بين إريتريا وإثيوبيا آثار خطيرة على الاستقرار والأمن في السودان والمنطقة برمتها. وعلاوة على ذلك، وفي ضوء تزايد أعمال العنف التي يقوم بها جيش الرب للمقاومة في جنوب السودان والبلدان المجاورة، وسعت السلطات الأوغندية والسودانية، بما في ذلك الحركة الشعبية لتحرير السودان، نطاق البروتوكول الذي يخول لقوة الدفاع الشعبية الأوغندية مطاردة متمردي جيش الرب للمقاومة في جنوب السودان. وإنني أحثها على التعاون عن كثب لمعالجة هذه المسألة الملحة. وفي تطور آخر مثير للقلق، لجأت مجموعة من الفارين من التجنيد التشاديين إلى منطقة دارفور، مما أدى إلى توتر العلاقات بين السودان وتشاد وإضافة عامل آخر من عوامل زعزعة الاستقرار إلى الحالة الإقليمية المعقدة.

٩ - ولمواجهة هذه التحديات وغيرها من التحديات، زادت البعثة من تنسيقها مع بعثات الأمم المتحدة الأخرى في المنطقة من خلال التفاعل الموضوعي مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعملية الأمم المتحدة في بوروندي، وبعثة الأمم المتحدة في

إثيوبيا وإريتريا، وفريق الأمم المتحدة القطري في تشاد، لتبادل المعلومات وتنسيق الاستجابة لمختلف التحديات المشتركة. وبالإضافة إلى ذلك، ناقشت البعثة مع الحكومتين الأوغندية والسودانية طرائق تعاونها في سياق البروتوكول الذي جرى تجديده، واتفقت معهما على تبادل المعلومات معهما.

دارفور

١٠ - كما ذكر في تقريره عن دارفور المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ (S/2005/825)، افتتحت الجولة السابعة من محادثات السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي في أبوجا في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر بحضور ممثلي الخاص للسودان، يان بروونك. ورغم إحراز بعض التقدم خلال الجولة السادسة من المحادثات، ضاع وقت طويل في الجهود التي بذلت للمساعدة في حل الصراع الداخلي على الزعامة داخل حركة تحرير السودان.

١١ - وفيما بين الجولتين السادسة والسابعة، بذل المجتمع الدولي مساعي عديدة لتنسيق أعماله ورأب الصدع داخل حركة تحرير السودان. وعقد ممثلي الخاص اجتماعا للمبعوثين الخاصين شهد حضورا كبيرا في الخرطوم لمناقشة مسألة حركة تحرير السودان، وشروط السلام ووضع استراتيجية دولية منسقة لدارفور، خاصة لفترة ما بعد محادثات أبوجا. وتدعم البعثة الجهود الرامية إلى ضمان موقف موحد لحركة تحرير السودان خلال جولة المحادثات الحالية. ومن التطورات الجديدة بالترحيب أن للحركة الشعبية لتحرير السودان تمثيل في وفد حكومة الوحدة الوطنية الذي سيشارك في الجولة السابعة من محادثات أبوجا بشأن دارفور.

١٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة تقديم الدعم اللوجستي والفني لفريق الخبراء المعني بالسودان، المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥٩١ (٢٠٠٥).

ثالثا - تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان

الدعم السياسي وتسوية الصراعات

١٣ - عملا بالفقرة ٣ من القرار ١٥٩٠ (٢٠٠٥)، واصلت البعثة بذل المساعي الحميدة وتقديم الدعم السياسي لمساعدة الأطراف في تنفيذ اتفاق السلام الشامل وتسوية جميع الصراعات الجارية في السودان. وواصلت البعثة الاجتماع بصورة منتظمة مع مسؤولي حكومة الوحدة الوطنية، وحكومة جنوب السودان، وجماعات المعارضة سعيا إلى التشجيع على توسيع نطاق المشاركة في عملية السلام والدعم المقدم لها.

١٤ - وفي الشرق، واصلت البعثة محادثاتها مع قيادة الجبهة الشرقية في كل من أسمرة والخرطوم، ومع الحكومة السودانية، وحثتهما على الشروع في المحادثات في أقرب فرصة. وقدمت البعثة عددا من المقترحات عن طرائق إجراء هذه المحادثات، ولقيت هذه المقترحات صدى إيجابيا. وبعد إجراء مناقشات مع بعضفرادى الجهات المانحة، أصرت الجبهة الشرقية على ضرورة تنظيم حلقة عمل عن بناء القدرة للتخصير للمحادثات. ونُظمت الحلقة في أسمرة ويسرّها إحدى المنظمات غير الحكومية البريطانية. وفي منتصف تشرين الأول/أكتوبر، عرضت الجماهيرية العربية الليبية القيام بوساطة في المحادثات بين الحكومة السودانية والجبهة الشرقية، وهو عرض حظي على ما يبدو بقبول كلا الطرفين. إلا أنه منذ ذلك الحين، لزم كلا الطرفين الصمت بشأن الخطوات المقبلة.

١٥ - وظل التقدم المحرز في جهود السلام في شرق السودان بطيئا، ويعزى الهدوء في جانب منه إلى افتقار الطرفين للوضوح بشأن الوساطة ومكان إجراء المحادثات. وفي الوقت ذاته، لوحظت زيادة في تسليح الشباب في المنطقة الشرقية قبل إعادة نشر الجيش الشعبي لتحرير السودان من تلك المنطقة، المتوقع بحلول ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. وإنني أيضا قلق للغاية إزاء استمرار الجبهة الشرقية في منع الأمم المتحدة من الوصول إلى منطقة همشكوريب الواقعة على الحدود مع إريتريا.

١٦ - وواصلت البعثة، كجزء من ولايتها، تيسير مبادرات المصالحة المحلية ودعمها وتشجيعها في مناطق الصراع داخل السودان. وما زال يتعين على حكومة الوحدة الوطنية ذاتها الشروع في عملية وطنية للمصالحة. ورغم القيام بمبادرات محلية للمصالحة برعاية الحكومة في دارفور وتحقيقها لبعض النتائج، كثيرا ما كانت الحركات المسلحة تنظر إليها على أنها منحازة للسكان العرب ولقيت مقاومة من الجهات التي ترى أن المصالحة تفرض شروط غير عادلة. ورغم هذا، يمكن لمبادرات المصالحة، إذا ما وفّت بشروط الإنصاف والشفافية، أن تكون وسيلة هامة لزيادة فرص استدامة السلام.

١٧ - ورغم استمرار العنف والفظائع في دارفور، تجري هناك أيضا بعض مبادرات المصالحة الشعبية. ففي جنوب شرق دارفور، تحاول المجتمعات المحلية في منطقة الضعين الاتصال ببعضها البعض في المناطق العربية وغير العربية، مما أدى إلى إعادة فتح عدة أسواق وتسجيل بعض التحسن في الحالة الاقتصادية. وحتى في غرب دارفور، ورغم تصاعد أعمال العنف، أمكن تفادي احتمال وقوع سفك للدماء عند اجتماع الزعماء التقليديين في المنطقة على وجه السرعة لبحث حادث ترك فيه بعض الرحل في الجنينة ماشيتهم ترعى في حقول مزروعة لم تحصد بعد. وأمر هؤلاء الرحل بدفع تعويضات عن الضرر.

١٨ - وفي أبيي، استضافت البعثة الاجتماع الأول من نوعه منذ عدة أعوام بين زعيمى دينكا نغوك والمسيرية لمناقشة الهجرة الموسمية لرحل المسيرية عبر المناطق الزراعية التابعة لدينكا نغوك، ومسائل أخرى قد تتسبب في نشوب الصراع بين القبيلتين. واتفق الزعيمان على إحياء المؤتمرات القبلية نصف السنوية التي كانت تعقد خلال الستينات لحل المشاكل بين الرحل والمزارعين.

١٩ - وفي جنوب السودان، قوبلت المقترحات السابقة المتعلقة بالمصالحة الطائفية، المقدمة عقب أحداث الشغب التي شهدتها جوبا في آب/أغسطس، ببعض المقاومة. فقد خشيت المنظمات المحلية التي ساندت المبادرات في السابق من كون المصالحة سابقة لأوانها ومن إمكانية أن يتسبب إحياء المسائل المؤلمة في المزيد من المشاكل. وفي الولاية الاستوائية، نشب عدد من الصراعات القبلية وتحول إلى أعمال عنف مثيرة للقلق، مما زاد من انعدام الاستقرار في جميع أنحاء جنوب السودان. ولقي عشرات المدنيين حتفهم في اشتباكات بين قبائل زاندي وبور دينكا في يامبو، في غرب الولاية الاستوائية، في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر. ووقعت اشتباكات أخرى، وهذه المرة بين قبائل دينكا ومورو، أودت بحياة ١٨ مدنيا في منطقة موندري في غرب الولاية الاستوائية في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر. وقُتل خمسة عشر مدنيا في قتال بين قبائل مورو ومبورورو خلال الأسبوع الأول من كانون الأول/ديسمبر قرب موندري.

٢٠ - وشن جيش الرب للمقاومة عدة هجمات وحشية على القرى، ورغم عدم توافر أرقام دقيقة، يعتقد أنها تسببت في مقتل وإصابة عشرات المدنيين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومنذ أن أصدرت المحكمة الجنائية الدولية قرار الاتهام، شرع جيش الرب للمقاومة أيضا في استهداف الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية مما عرقل أنشطتها في جنوب السودان. وتنسق البعثة أنشطتها مع الجهات الأخرى في المنطقة لمعالجة الحالة ومواصلة أعمالها. غير أن انعدام الثقة ما زال قائما بين القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان ولا يوجد بينهما سوى تنسيق ضئيل من الناحية العملية فيما يتعلق بجيش الرب للمقاومة.

التواصل مع بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان

٢١ - واصلت بعثة الأمم المتحدة في السودان التنسيق والعمل بصورة مباشرة مع بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، من خلال اتصالات منتظمة مع الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي في السودان، ومن خلال وجود الاتحاد الأفريقي في دارفور، ومن خلال اجتماعات دورية بين خلية الأمم المتحدة لتقديم المساعدة وقيادة الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا. وواصلت

خلية المساعدة أيضا تقديم المساعدة إلى الاتحاد الأفريقي في مجالي التخطيط التنفيذي والإدارة.

٢٢ - وعلاوة على دورها في مساعدة لجنة الاتحاد الأفريقي على تخطيط البعثة، شاركت خلية تقديم المساعدة في الاجتماع الدوري للاتحاد الأفريقي بين إدارة السلام والأمن والآليات الأفريقية دون الإقليمية لمنع الصراعات وإدارتها وحلها. وحضرت خلية المساعدة أيضا الاجتماع التقني السنوي الذي عقد في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر بين الاتحاد الأفريقي وأعضاء مجموعة البلدان الثمانية وشركاء آخرين، في أديس أبابا.

٢٣ - وواصلت بعثة الأمم المتحدة في السودان دعمها القوي للاتحاد الأفريقي خلال الجولتين السادسة والسابعة لمبادرات أبوجا بتقديم المساعي الحميدة والخبرة الفنية والدعم اللوجستي للمشاركين الذين حضروا المحادثات.

اتفاق مركز القوات

٢٤ - عقب المناقشات التي أجريت على المستوى التقني، وافقت الحكومة على صياغة تعطي بعثة الأمم المتحدة في السودان حرية الحركة غير المقيدة، وقبلت استمرار البعثة في التسجيل الذاتي لمركباتها، وصرحت بتأجيل تأدية التزامات الخدمة الوطنية للأفراد السودانيين المعينين في البعثة ما داموا يعملون موظفين فيها. وفي وقت إعداد هذا التقرير للطبع كانت الحكومة السودانية لا تزال تستعرض النص النهائي من أجل توقيعه بحلول نهاية العام. ومن جهة أخرى، ومع أن الحكومة تقرر بأن الاتفاق النموذجي لمركز القوات يسمح للبعثة بتخليص السلع بدون أي رسوم، فإنها تطلب من البعثة الاستعانة بوكيل تخليص تجاري، وهو إجراء يكلف الأمم المتحدة نفقات كبيرة. وعلاوة على ذلك، تحدث تأخيرات غير عادية في الإفراج عن سلع ضرورية للبعثة لازمة للأصول المملوكة للأمم المتحدة مما يؤدي إلى إعاقة سير العمليات.

٢٥ - وعملاً بالفقرة ٨ من القرار ١٥٩٠ (٢٠٠٥)، ما زال يتعين أن توضع مذكرة التفاهم مع أوغندا وكينيا في صورتها النهائية من أجل انتقال أفراد البعثة ومعداتها إلى السودان بحرية ودون عوائق وبسرعة. وآمل ذلك بأسرع ما يمكن.

الانتشار العسكري والأنشطة العسكرية

٢٦ - لقد زادت وتيرة الانتشار العسكري للأمم المتحدة ولكنه لا يزال متأخراً عن الجدول الزمني أساساً بسبب حالات التأخير في عملية تشكيل القوة. وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر، بلغ قوام الوحدة العسكرية ٢٩١ فرداً، أو ٤٠ في المائة من المجموع المتوقع البالغ ٨٨٠ ٩

فرداً. وفي الوقت الحاضر، تم نشر ١٥٤ من ضباط الأركان و ٤٦٨ مراقباً عسكرياً و ٣ ٦٦٩ من الجنود القادمين من ٥١ بلداً من البلدان المساهمة بقوات. ووفقاً للخطط المنقحة، من المفترض أن يتجاوز عدد الأفراد العسكريين المنتشرين ٧ ٠٠٠ فرد بحلول منتصف شباط/فبراير ٢٠٠٦. غير أن ذلك أدنى بكثير من الاحتياجات المتوقعة. ورغم أن نشر مراقبي الأمم المتحدة العسكريين يجب أن يستكمل بحلول نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، فإن تأخير حشد وحدات الطيران والهندسة وإزالة الألغام الضرورية من جانب عدة بلدان مساهمة بالقوات يثير شواغل جدية بشأن ما إذا كان سيتوافر للمراقبين الدعم اللوجستي وغيره من أشكال الدعم الحيوي اللازم لفعاليتهم في مختلف أنحاء منطقة وقف إطلاق النار الشاسعة. وعلاوة على ذلك، فإن للتأخر في نشر وحدات المساندة عواقب تحد من قدرتها على توفير الحماية.

٢٧ - وكما أُشير أعلاه، بقيت الحالة الأمنية في منطقة مسؤولية البعثة متوترة خلال الأشهر الثلاثة الماضية، خاصة في القطاع الأول (جوبا). وأعلن هنالك عن المرحلة الرابعة بعد القتل المتعمد لاثنين من المتعاقدين مع الأمم المتحدة يعملان مع شركة لإزالة الألغام.

٢٨ - ونُشرت مجموعات مشتركة للقطاع التشغيلي في جوبا وملكال وكادوقلي والدمازين وأبيي وكسلا. غير أن التأخير الذي حدث في نشر بعض وحدات الطيران أثر سلباً على أنشطة العنصر العسكري التي صدر بها تكليف. وعلى الخصوص، يبقى وجود وحدة طيران في القطاع الأول (جوبا) مسألة حيوية لأن البعثة تفتقر إلى القدرة الجوية للاستجابة لأنشطة جيش الرب للمقاومة في المنطقة أو لأحداث أمنية خطيرة من قبيل حالات اندلاع القتال المتكررة حديثاً بين قبيلتي الزاندي والدينكا في يامبو. وفي غضون ذلك، فإن المعدات المملوكة للوحدات البنغلاديشية والهندية والباكستانية، التي يجب أن تكون في مكانها قبل الانتشار العسكري الكامل، في طريقها حالياً إلى قطاعها. وستسلم المعدات المملوكة للوحدات في القطاع الأول في كانون الأول/ديسمبر في الطريق الذي يربط بين ياي وجوبا، والذي تم تطهيره مؤخراً من الألغام.

٢٩ - وفي القطاع الثاني، بدأت وحدة الحماية التابعة للقوة الكينية بالانتشار، وهو شرط مسبق لانتشار القوات الصينية (وحدة النقل والوحدة الهندسية والمستشفى من المستوى الثاني). ووصلت وحدة ريفرين البنغلاديشية إلى منطقة البعثة ويجري حالياً نقلها إلى ملكال. وعرفت الوحدة النيبالية في مقر تنسيق إعادة الانتشار، كسلا، أول تناوب لها. وتسلمت وحدة الحماية الرواندية في مقر القوة المسؤوليات من الفيلق الاحتياطي العالي الاستعداد في ١٢ كانون الأول/ديسمبر. وأعدت للاستعمال ثلاث عشرة غرفة إضافية للأجهزة

اللاسلكية في مختلف أنحاء القطاعات لتوفير مرافق الاتصالات الأساسية. وتقرر البعثة أيضاً بأنها تلقت في ممبسة في تشرين الأول/أكتوبر هبة من حكومة اليابان بلغت ١,٧ مليون دولار من المعدات، شملت مركبات وخياماً وأجهزة لكشف الألغام.

٣٠ - وأحرز تقدم كبير في إعداد مواقع أفرقة البعثة. وقد أصبحت مواقع جوبا وملكال وديلينغ وأبيي وكسلا في حالة تشغيل تام، بينما يتوقع أن تستكمل خلال كانون الأول/ديسمبر توريت وميلوت وبانتيو وكادوقلي وكاودا والدمازين وماريدي وواو ورمبيك ودينديرو (العديد منها يشغل حالياً بشكل جزئي من جانب البعثة). وساعدت الولايات المتحدة البعثة بالسماح لها باستعمال مجمع ملكال الذي يستخدمه فريق مراقبة حماية المدنيين، الذي انتهت ولايته في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

٣١ - وعقدت اللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار خمسة عشر اجتماعاً برئاسة قائد قوة البعثة ولا تزال تعمل بفعالية. وهي تتطور حالياً كمنتدى للمراقبة والتنسيق والاتصال بين الطرفين، ميسرة بذلك تنفيذ الطرفين لاتفاق وقف إطلاق النار. وتبلغ اللجنة حالياً بمعظم التحركات قبل الموعد بسبعة أيام. وقد أحرز تقدم كبير في جمع البيانات اللازمة للتحقق والرصد، غير أنه ما زال على الطرفين أن يقدموا بيانات كاملة عن جميع القطاعات. وقد نجحت اللجنة في تحقيق توافق في الآراء بشأن عدد من الخلافات بين الطرفين، مثل دخول قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان المكرسة لتدريب الوحدات المتكاملة المشتركة إلى أبيي وتوريت. وتمكنت البعثة أيضاً من حل مجموعة من المشاكل على مستوى القطاع، مما فيها نشر قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان في مدينتي جوبا وكادوقلي اللتين كانتا مقرا للحاميتين سابقاً، وساهمت في إعادة الأمن على إثر صدامات قبلية في يامبيو. وسجلت اللجنة انتهاكاً واحداً لوقف إطلاق النار من جانب الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، التي تخلفت عن الموعد المحدد لنشر القوات من الشرق في إطار اتفاق السلام الشامل.

٣٢ - وعينت القوات المسلحة السودانية كل جنود الوحدات المتكاملة المشتركة التابعين لها، ولكن لم ينشر حتى الآن سوى نصف هذا القدر. وقدم الجيش الشعبي لتحرير السودان أسماء أكثر من ٦٠ في المائة من وحداته المتكاملة المشتركة، ولكنه لم ينشر سوى نصف العدد الإجمالي الذي يساهم به. وعلى الطرفين أن يشكلا مجلس الدفاع المشترك فوراً لتوفير القيادة والمراقبة لهذه القوات من خلال إنشاء مقر تنفيذي ملائم، فضلاً عن الدعم اللوجستي ومرتببات الجنود. ويعد تمويل الوحدات المتكاملة المشتركة مسألة حيوية ينبغي أن تعالجها حكومة الوحدة الوطنية من خلال إنشاء مجلس الدفاع المشترك.

٣٣ - وقد اتفق الطرفان على تقديم التراخيص إلى مراقبي الأمم المتحدة للسماح لهم بدخول كل المؤسسات العسكرية لإجراء مهام المراقبة والتحقق، التي يفترض أن تساعد أيضاً في التعرف على الجنود الأطفال.

٣٤ - وفي غضون ذلك، عقدت اللجنة العسكرية المشتركة في المنطقة اجتماعات في جميع القطاعات، وهي تقدم حالياً تقارير إلى اللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار. وكما كان متوقعاً، فإن عدم الثقة والمظالم القديمة بين الطرفين تتسبب أحياناً في حالات تأخير. وكما كان الحال في الأيام الأولى للجنة، غالباً ما يختلف الطرفان ولكن علاقات العمل الميداني تحسنت مع الزمن. وحتى الآن، لم تقدم اللجان العسكرية المشتركة في المنطقة سوى قضايا قليلة جداً لحلها، ولكن ذلك قد يتغير مع نشر المزيد من مراقبي الأمم المتحدة العسكريين لرصد الامتثال لاتفاق السلام الشامل والتحقق منه.

٣٥ - غير أن تعيين مراقبين وطنيين سيكونون جزءاً من الأفرقة العسكرية المشتركة يعرف حالات تأخير. وينبغي أن يكون الطرفان على وعي بأن المنظمة لا تستطيع، بموجب قواعد الأمم المتحدة، أن تدعم هؤلاء المراقبين من ميزانيتها. ويؤكد كلا الطرفين أنهما لا يملكان إمكانيات استبقاء مراقبيهما وأنهما طلبا مساعدات دولية. واقترحت الأمم المتحدة إنشاء صندوق استثماري خاص لدعم نشر المراقبين الوطنيين، ولكن لم تستجب أي دولة عضو لهذه الدعوة حتى الآن.

٣٦ - وإني أرحب بشدة بوضع بعض البلدان المانحة خططاً لدعم إصلاح القطاع الأمني. وسيكون دور الفريق الاستشاري العسكري الدولي ضرورياً للعمل مع مجلس الدفاع المشترك، خاصة في إنشاء الوحدات المتكاملة المشتركة، التي تعد جزءاً لا يتجزأ من عملية السلام. وأدعو طرفي اتفاق السلام الشامل إلى العمل دون كلل لإصلاح مؤسساتهما الأمنية كما أدعو الجهات المانحة الرئيسية إلى مواصلة دعمها لهذا في هذا المجال الحيوي.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٣٧ - عملاً بالفقرة ٤ (أ) (رابعاً) من القرار ١٥٩٠ (٢٠٠٥)، تقوم البعثة بدعم السلطات المؤقتة المختصة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الشمال والجنوب في عدد من التقييمات والاستقصاءات الرئيسية لتيسير عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المتعلقة بمجموعات خاصة (١٧ ٠٠٠ طفل و ١ ٠٠٠ امرأة مرتبطتين بالقوات والجماعات المسلحة، وحوالي ٩ ٥٠٠ معوق من المقاتلين السابقين). ومن المقرر بدء نزع سلاح المقاتلين الأطفال في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

٣٨ - وهناك أيضاً تقدم في تبرعات المانحين للبرنامج المؤقت لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. فقد ساهمت حكومتا اليابان والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بـ ٦,٨٨ ملايين دولار ومليونني جنيه إسترليني على التوالي لتنفيذ برنامج تلبية احتياجات الجماعات الخاصة. غير أن تنفيذ البرنامج المؤقت لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ما زال ينطوي على تحديات جدية بسبب تأخير إنشاء مجلس وطني للتنسيق ولجان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لشمال السودان وجنوبه، والتوقيع الرسمي للبرنامج المؤقت لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من جانب حكومة الوحدة الوطنية. وفي هذه الأثناء، تواصل السلطات المؤقتة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج عملها وبناء القدرات في مجال التنفيذ.

٣٩ - وتوخى اتفاق السلام الشامل وقرار مجلس الأمن ١٥٩٠ (٢٠٠٥) أن يكون للأمم المتحدة دور داعم قوي في جميع جوانب برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وسيكون هذا الدعم ذا أهمية حيوية خلال عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، عندما يخطط الطرفان برنامجهما الكامل لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وكشفت القوات المسلحة السودانية خلال اجتماعات اللجنة المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر أن حوالي ٤٣ ٠٠٠ عضو من جماعات مسلحة أخرى متحالفون معها وأن قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان تدعي أن قوتها الإجمالية تصل إلى حوالي ٢٧٠ ٠٠٠ فرد. وسيكون على البعثة أن تؤدي، بدعم من الطرفين، دوراً معززاً (من الدعم إلى التنفيذ، عند الحاجة) في حالة تخفيض حجم هذه الجماعات و/أو تسريحها طوعية، رغم عدم وجود نص يتعلق بدور البعثة في هذه الأنشطة في اتفاق السلام الشامل. وستكون هناك حاجة إلى هذا الدور المعزز في ضوء القدرات المحدودة للطرفين، والصلة الوثيقة بين برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وولاية البعثة في دعم عملية السلام، ونتيجة لتجاربنا في التخطيط مع الطرفين ودعم برنامجهما المؤقت الحالي لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. غير أن من المتوقع أنه بعد التحقق من الأرقام التي أعلن عنها الطرفان من خلال اللجنة، سيتوجب إخضاع نحو ٨٥ ٠٠٠ مقاتل و ٥ ٥٠٠ عضو في الجماعات الخاصة (النساء والمعوقون) لعملية نزع السلاح والتسريح (توفير الدعم لإعادة الإدماج) وإعادة الإدماج في الفترة ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧. وسيطلب من البعثة أن تقدم في الوقت المناسب خدمات الفحص والتسجيل والتوجيه قبل التسريح وإسداء المشورة النفسية والاجتماعية والنقل والدعم لإعادة الإدماج. وبما أن الجمعية العامة، في مداولاتها المتعلقة بميزانية البعثة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، كان لديها أسئلة بشأن مدى الدعم الذي يجب أن تقدمه البعثة إلى الطرفين، فإنه سيكون المفيد جداً أن ينظر مجلس الأمن في تأييد هذا الدور الموسع صراحة لدعم تنفيذ الخطة

السودانية الكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بما في ذلك معالجة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في حالة هذه الجماعات المسلحة الأخرى.

الشرطة

٤٠ - ارتفع معدل نشر عنصر الشرطة التابع للأمم المتحدة، وتم نشر ٢١٥ ضابط شرطة ينتمون إلى ٢٧ بلداً حتى ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، وهو عدد لا يزال أدنى بكثير من العدد المأذون به، وهو ٧١٥ فرداً. وفي القطاع الرابع، فُتحت مواقع أفارقة في ديلينغ وكاودا. غير أن التأخر في عمليات النشر والافتقار إلى مرافق ما زالا من الأسباب الرئيسية للانشغال في المناطق الأخرى، مثل كادوغلي وأبيي وجوبا، حيث يعيق الافتقار إلى أماكن للعمل والإقامة نشر مزيد من الضباط.

٤١ - وواصلت شرطة الأمم المتحدة في الميدان رصد أنشطة الشرطة المحلية في جنوب السودان وإسداء المشورة بشأنها والإبلاغ عنها، بما في ذلك التحقيقات الجنائية وإصلاحات السجون. وقد ساعدت أنشطة بناء الثقة على التقريب بين الشرطة المحلية وزعماء المجتمعات المحلية والطلاب وغيرهم. ووافق قائد الشرطة في جنوب السودان على اقتراح بمشاطرة شرطة الأمم المتحدة أماكن العمل في مراكز الشرطة لرصد الشرطة المحلية وتدريبها. ونظمت شرطة الأمم المتحدة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١١ دورة تدريبية لفائدة ٤٤٨ من ضباط الشرطة السودانيين شملت معلومات عن العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. وقد بلغت الخطة الاستراتيجية لتطوير الشرطة وتدريبها مرحلة متقدمة في الوقت الراهن.

شؤون الإعلام

٤٢ - في الخرطوم، أصبحت إذاعة بعثة الأمم المتحدة في السودان مستعدة لبث برامجها، غير أن الحكومة لم تخصص لها ترددات لاسلكية بعد، وهي تسعى إلى الحصول على تأكيدات بربط محتوى جميع ما تبثه الإذاعة بولاية البعثة. وقد قدم الممثل الخاص للأمين العام هذه التأكيدات لوزير الاتصالات، غير أنه لم يحرز مزيد من التقدم بهذا الشأن. وبموجب مشروع مذكرة تفاهم، ستتعاون البعثة مع هيئة الإذاعة والتلفزيون في السودان على المستوى التقني، رغم أن عرض البعثة توفير تدريب تقني قوبل بالرفض. وصرحت هيئة الإذاعة والتلفزيون في السودان بأن البعثة لن تتمكن من بث برامجها بصورة مستقلة في دارفور أو مناطق في شرق السودان، غير أنه قد يُخصص لها وقت للبث على أجهزة الإرسال الحكومية.

وفي ضوء الولاية الكلية للبعثة والمشكلة الأعم التي سيتعين معالجتها في دارفور بعد التوصل إلى اتفاق سلام، سيعوق هذا التقييد بشدة قدرة البعثة على البث.

٤٣ - وفي جنوب السودان، تعتزم البعثة الشروع في البث الإذاعي من أماكن عمل جديدة في جوبا عقب المفاوضات الإيجابية التي أجرتها مع وزير الإعلام في حكومة جنوب السودان وإذاعة وتلفزيون جوبا. وستقدم البعثة مساعدة تقنية إلى إذاعة وتلفزيون جوبا مقابل استخدام مرافقها.

٤٤ - ورغم أن البعثة مكلفة بمساعدة الأطراف على زيادة فهم عملية السلام ودور البعثة، فلم يحالف النجاح محاولاتها للحصول على مساندة لجنة وسائط الإعلام المشتركة في تنظيم حملة عامة. غير أن الرسالة الإخبارية للبعثة والإحاطات الإعلامية الأسبوعية التي تقدمها تتيح متنفسا هاما لوسائط الإعلام والجمهور. وتبقى البعثة، بناء على الطلب الوارد في الفقرة ٤ (أ) '٥' من القرار ١٥٩٠ (٢٠٠٥)، على اتصال منتظم بمكتب الإعلام التابع لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، وتقدم المساعدة إلى وسائط الإعلام السودانية وتجري اتصالات معها.

الانتعاش وإعادة البناء الاقتصادي

٤٥ - استمر نمو الاقتصاد السوداني بنفس الوتيرة ومن المتوقع أن ينمو بحوالي ثمانية في المائة هذا العام. وبلغ معدل التضخم لفترة الإثني عشر شهرا ١٤ في المائة في تموز/يوليه لكنه انخفض إلى نسبة ٨ في المائة في أيلول/سبتمبر. ويقوّي ارتفاع أسعار النفط العالمية وتدفقات رأس المال ميزان المدفوعات وتساهم في رفع قيمة سعر الصرف. وخلال الأشهر الثمانية الأولى من عام ٢٠٠٥، ازدادت القيمة الحقيقية الفعلية للدينار السوداني بنسبة ١٧,٥ في المائة. ورغم ارتفاع أسعار النفط وتحقيق إيرادات إضافية، من المتوقع أن تحقق ميزانية الحكومة المركزية عجزا يبلغ ٠,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٥، ويعزى ذلك أساسا إلى منح إعانة هامة للوقود المحلي نسبتها حوالي ٢,٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ووضع السودان لنفسه الأولويتين الرئيسيتين التاليتين في بداية الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦: (أ) الاتفاق على استراتيجية للحد من الفقر تشمل جميع أنحاء السودان؛ و (ب) كفاءة الشفافية التامة في قطاع النفط.

٤٦ - وبدأ الصندوقان الاستثماريان المتعددا المانحين عملهما في حزيران/يونيه ٢٠٠٥ بعقد الاجتماع الأول للجنة الرقابة المؤقتة. ويتولى البنك الدولي إدارة الصندوق الوطني (الذي يركز على مناطق شمال السودان وبيبي وجبال النوبة والنيل الأزرق) وصندوق جنوب السودان، وترأسهما حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان على التوالي. وفي

مؤتمر المانحين المعقود في أوغندا في نيسان/أبريل ٢٠٠٥، تلقى الصندوقان تعهدات أولية بلغت ٥٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة حتى نهاية عام ٢٠٠٧، وبحلول أيلول/سبتمبر من هذا العام، كان المبلغ المؤكد دفعه في عام ٢٠٠٥، هو ١٨٢ مليون دولار.

٤٧ - والصندوقان مصدر هام لتمويل عنصري الانتعاش والتنمية من خطتي العمل لعامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦. وبحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، أعطى الصندوقان إشارة الانطلاقة الأولية لبرنامج وطني لدعم التعداد في السودان، ولبرنامج في مجالات بناء قدرات الحكومة، والتنمية المجتمعية، وسيادة القانون، والصحة، والتعليم، والمياه والصرف الصحي، وتنمية الهياكل الأساسية (بما فيها هياكل النقل). وأعدت البرامج بالتعاون مع السلطات الوطنية والمحلية. وتشمل البرامج عناصر هامة في مجال بناء القدرات، فضلاً عن ترتيبات لتقاسم التكاليف، بما يعكس التزام حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان بتمويل ثلثي تكاليف الاحتياجات في مجالي الانتعاش والتنمية على النحو المبين في تقارير بعثة التقييم المشتركة المقدمة إلى مؤتمر أوغندا.

المساعدة الإنسانية

٤٨ - تم إيصال المساعدة الغوثية إلى عدد أكبر من المستفيدين مقارنة بالفترة السابقة المشمولة بالتقرير، لكن الكثير يخشون تقوُّض تنفيذ اتفاق السلام الشامل في بعض المناطق بسبب انعدام الأمن، مما يترتب على ذلك من أثر مباشر على المدنيين والأنشطة الإنسانية. وبالتالي من المتوقع أن تبقى الاحتياجات الإنسانية بالمستويات الحالية إن لم ترتفع.

٤٩ - ويمكن التخطيط المتناسك لحالات الطوارئ من جانب وكالات المساعدة الإنسانية من تقديم هذه المساعدة بدون ثغرات تذكر، لا سيما في دارفور، حيث ازدادت الهجمات ضد قوافل المساعدة الإنسانية الحاملة لعلامات تميزها بوضوح في أيلول/سبتمبر وتواصلت طوال الفترة المشمولة بالتقرير.

٥٠ - وفي الجنوب، كانت زيادة سبل وصول عمليات المساعدة الإنسانية إلى المستهدفين بها وحركيتها، التي واكبت انتهاء موسم الأمطار، مصحوبة جزئياً بانعدام الأمن والهجمات الفتاكة لجيش الرب للمقاومة التي استهدفت لأول مرة العاملين في مجال المساعدة الإنسانية مباشرة. ونتيجة لذلك، يقتضي الأمر الاستعانة بحراس مسلحين للتنقل على امتداد رقعة كبيرة من منطقة الاستوائية. وأدى التناحر القبلي في غرب الاستوائية إلى إجلاء موظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في تشرين الثاني/نوفمبر ومن شأنه أن يقضي على خطط لإعادة اللاجئين إلى ديارهم من جمهورية أفريقيا الوسطى خلال ما تبقى من عام ٢٠٠٥.

وأدت الاشتباكات أيضا إلى تشريد حوالي ٣٠٠٠ من اللاجئين الجدد عبر الحدود مع جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٥١ - وفي الخرطوم، ورغم احتياجات الأشخاص المشردين داخليا والفقراء الماسة من المساعدة الإنسانية، لم ترتفع مبالغ المعونة المصروفة وبالتالي لم يرتفع حجم المساعدة الإنسانية المقدمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

عمليات العودة

٥٢ - شهد عام ٢٠٠٥ عودة أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ شخص تلقائيا إلى السودان. وكما كان متوقعا، انخفض عدد العائدين انخفاضاً كبيراً في أوائل موسم الأمطار، لكنه بدأ في الارتفاع مجدداً بحلول أيلول/سبتمبر. وتصدر الأمم المتحدة صحائف وقائع وتوزعها باللغة الإنكليزية وبلهجة جوبا العربية المحلية واللغة العربية الفصحى للعائدين المحتملين لإطلاعهم على وصف دقيق للحالة التي سيواجهونها عند عودتهم. وتستعمل الحملة الإعلامية ١٧ وسيلة أخرى لتعميم المعلومات، بما فيها الكنائس والفرق المسرحية والجرائد المحلية وعدة إعلانات إذاعية تنتجها البعثة.

٥٣ - وعقدت البعثة مشاورات مع حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان لوضع سياسة شاملة لإزاء العائدين، أسفرت عن اتفاق للشروع في عمليات العودة الميسرة في عام ٢٠٠٦. واتفقت الأطراف أيضا على المعايير ذات الأولوية في عمليات العودة الميسرة على أساس الوضع الأمني للمشردين داخليا في ديارهم الأصلية. وتتوقع خطة عمل الأمم المتحدة لمشاريع عام ٢٠٠٦ عودة ٦٨٠ ٠٠٠ من المشردين داخليا واللاجئين خلال السنة القادمة، بمن فيهم ٢٠٠ ٠٠٠ من العائدين المشمولين بالمساعدة، وستقدم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المساعدة لفائدة ١٤٠ ٠٠٠ منهم.

٥٤ - ويجري بناء عدة محطات مؤقتة. وتستخدم إحدى المحطات المؤقتة التي اكتمل بناؤها في كوسني على النيل لفائدة العائدين المضطرين إلى انتظار مغادرة قوارب باتجاه مالاكال وجوبا. وفي أماكن أخرى، تسبب انعدام الأمن، والحصول على أراضٍ وكيفية توزيعها ومشاكل الشراء في تأخير البناء. وفي الاستوائية، تم تعليق العمل بجميع المحطات المؤقتة التي كان من المفترض أن تبنيتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بسبب أنشطة جيش الرب للمقاومة في المنطقة. ومن المتوقع أن يكتمل بناء سبع محطات مؤقتة، بما فيها محطات كادوغلي وكاودا ومالاكال، قبل نهاية السنة.

حماية المدنيين

٥٥ - ما زالت أنشطة رصد المدنيين وحمايتهم في جميع أنحاء السودان تحتل صدارة الأولويات. وكما ذكرت في تقرير عن دارفور المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، يُبلّغ يوميا عن شن هجمات على مدنيين وتشريد السكان مرارا وتكرارا. وقد أدت أعمال السلب والنهب والابتزاز على يد الميليشيات المسلحة، والهجمات التي وقعت مؤخرا على إحدى دوريات الاتحاد الأفريقي وقوافل المساعدة الإنسانية، وتوجيه تهديدات ضد موظفي المساعدة الإنسانية، إلى تقليص سبل الوصول إلى السكان. وكثيرا ما تكون الجهود التي تبذلها كل من الحكومة والجماعات المسلحة لضبط العناصر المسلحة غير كافية أو غير فعالة. ويتعين على الحكومة أن تعطي الأولوية لكفالة وصول موظفي المساعدة الإنسانية باستمرار لتقدم المساعدة والحماية لمن يحتاجونها. وما زال الاتحاد الأفريقي يؤدي دورا رئيسيا في دعم حماية السكان المدنيين.

٥٦ - ولم يُلاحظ وقوع أية عمليات نقل قسرية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، رغم تناقل أنباء عن حصول مضايقات (مداهمات من الشرطة ومصادرات) في المخيمات وغيرها من المناطق الحضرية الفقيرة. وشاركت الأمم المتحدة في محادثات التزمت فيها الحكومة بعدم القيام بمزيد من عمليات النقل. وركزت المحادثات أيضا على ضمان إجراء عملية إعادة التخطيط بشكل مناسب وقانوني، بطرق من بينها الاستعانة بفريق تقني مشترك. وواصلت البعثة أيضا رصد احتجاز ١٣٦ شخصا تم اعتقالهم في إطار أحداث الشغب التي جرت في سوبا أراي يوم ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٥.

٥٧ - وفي جنوب السودان، قررت السلطات الشروع في الإفراج عن الأطفال المرتبطين بالجيش الشعبي لتحرير السودان. وإذا كانت قوات التحالف السودانية لم تستقص بعد عدد الأطفال في صفوفها، فقد أعادت التأكيد على التزامها بعدم تجنيدهم، على العكس من جماعات مسلحة أخرى. فعلى سبيل المثال، تم التجنيد القسري لحوالي ٢٠٠ شخص في روبكونا، العديد منهم دون سن ١٨ سنة، في جماعة ميليشيا في أيلول/سبتمبر. ويساند المستشارون في مجال حماية عمل مراقبي الأمم المتحدة العسكريين واللجان العسكرية المشتركة للمناطق من أجل إنهاء هذه الممارسة. ومن المهم أن تعتمد حكومة الوحدة الوطنية تشريعات تجرم تجنيد الأطفال وتجري، بدون إبطاء، استقصاء عن الأطفال المعرضين للخطر.

حقوق الإنسان

٥٨ - يشكل اتفاق السلام الشامل والدستور الوطني المؤقت أداتين رئيسيتين لإصلاح القوانين والمؤسسات من أجل تحسين حالة حقوق الإنسان في السودان. ورغم ذلك، ما زال

أفراد الأمن الوطني يمارسون سلطات تعسفية تشمل الاعتقال والاحتجاز. إذ تشير التقارير إلى أن أفرادهم يمارسون الاعتداء البدني على المحتجزين في جميع أنحاء البلد ولا يزالون يتمتعون بقوانين الحصانة. وسيتطلب تحقيق تحسن حقيقي في حالة حقوق الإنسان مواءمة قوانين ومؤسسات الأمن الوطني مع معايير حقوق الإنسان الدولية والدستور السوداني.

٥٩ - وفي دارفور، خلف ارتفاع الهجمات التي شنتها قوات الميليشيات مقتل وإصابة مدنيين وتشريد الآلاف وتدمير منازل. وتواصل ارتكاب العنف بلا هوادة في حق النساء وغيرهن من المشردين داخليا وسكان القرى، أما الشرطة فإما وصلت لتقديم مساعدة غير وافية أو لم تجر تحقيقات كافية.

٦٠ - وأصدرت المحكمة الجنائية المختصة بأحداث دارفور ستة أحكام منذ إنشائها في ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. ولم تكن أية قضية من تلك القضايا تتعلق بالفترة التي بلغ فيها الصراع أشده في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ ولم تتم إدانة أي مسؤول رفيع المستوى في الأحكام الصادرة. وعقدت اللجنة الفرعية لآلية التنفيذ المشتركة المعنية بحقوق الإنسان والحماية ثلاثة اجتماعات مثمرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير لمناقشة القضاء على العنف المرتكب في حق المرأة في دارفور، وقواعد تطبيق التعميم الجنائي ٢، وانتهاكات حقوق الإنسان في غرب دارفور، وأمر رئاسي مؤقت بشأن المنظمات غير الحكومية، وإمكانية الاتصال بالمحتجزين. ووقع وزير العدل على قواعد تطبيق التعميم الجنائي ٢ في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، وتوضح تلك القواعد إجراءات جمع الأدلة الطبية وتحظر مضايقة مقدمي الرعاية الطبية لضحايا العنف الجنسي.

٦١ - ورصد موظفو حقوق الإنسان ظروف احتجاز أشخاص في إطار أحداث الشعب التي جرت في آب/أغسطس ٢٠٠٥ في الخرطوم عقب وفاة النائب الأول لرئيس الوزراء غارانغ. ويضم هؤلاء ٩٢ محتجزا أدينوا وحكم عليهم بالسجن لمدد تتراوح بين ثلاثة أشهر وستة أشهر عن مختلف الجرائم الثانوية، وأفاد بعضهم تعرضه للضرب خلال الاعتقال وأثناء الاحتجاز قبل المحاكمة وحرمانه من الضمانات الأساسية لمحاكمة عادلة.

٦٢ - وواصلت البعثة أنشطة التدريب وبناء القدرات والمؤسسات في مجال حقوق الإنسان، ووفرت خدمات استشارية للمجتمع المدني والحكومة والمشتغلين بالقانون والهيئة القضائية. ونظم اجتماعان بشأن إنشاء لجنة مستقلة لحقوق الإنسان في الخرطوم وجوبا، وحضرهما أعضاء من مفوضية مراجعة الدستور الوطنية، والجمعية الوطنية، والجمعية التشريعية لجنوب السودان، ومجلس الولايات والمجتمع المدني. ونظمت حلقة عمل لأعضاء الجمعية الوطنية بشأن الميزانية الوطنية وحقوق الإنسان. ونظمت أربع حلقات عمل في

الخرطوم ودارفور وجوبا وأبيي وبورت سودان للتوعية بأحكام شرعة الحقوق الواردة في الدستور الوطني المؤقت. وعلاوة على ذلك، عقدت حلقات عمل بشأن الالتزامات بموجب معاهدات حقوق الإنسان الدولية، وإمكانية اللجوء إلى القضاء، ومواءمة القوانين الوطنية مع معايير حقوق الإنسان الدولية وكفالة إدماج حقوق الإنسان للمرأة في عملية إصلاح القانون الجارية.

سيادة القانون

٦٣ - وتعاونت البعثة والبرنامج الإنمائي، اللذان يعملان في تعاون وثيق مع المانحين، على توفير الدعم لفريق اللجنة التحضيري التابع للجنة الجهاز القضائي الوطنية. وعقدت مناقشات ثنائية ومائدة مستديرة مع الفريق ونظمت حلقة عمل من أجل مساعدته على اختتام تقريره. ووافقت حكومة الوحدة الوطنية على المساهمة بمبلغ ٥ ملايين دولار في برنامج بناء القدرات (الوطني) المتعلق بتعزيز استقلال الجهاز القضائي، من أصل ١٨ مليون دولار، قيمة تمويل من الصندوق الاستثماري المتعدد المانحين. وبالمثل وافق الصندوق الاستثماري المتعدد المانحين لجنوب البلاد، على مبلغ ٧٠ مليون دولار لمقترح مشروع ابتدائي لبناء القدرات في مجال سيادة القانون التابع لصندوق جنوب السودان.

٦٤ - ووصل عدد المسؤولين العاملين في مجالي القانون وإنفاذ القانون في برنامج رفع درجة الوعي بسيادة القانون التابع للجنة الإنقاذ الدولية التابعة للبرنامج الإنمائي، ٧٠٠٠ مسؤول في الوقت الحاضر. وجرى نشر هؤلاء المسؤولين في شرق السودان، بينما يقدم البرنامج خدماته الآن إلى المجموعات المسلحة غير التابعة للدولة، خارج نطاق العواصم الإقليمية والمناطق التي تسيطر عليها الحكومة في دارفور. يضاف إلى ذلك أن البرنامج الإنمائي أنشأ عددا من مراكز العدالة والثقة والشبكات القانونية من أجل استقطاب المحامين على المستوى المحلي بغية إدخال تحسينات على العملية القضائية.

٦٥ - ويجري العمل على إعداد مشاريع قوانين وولايات اللجان المتبقية (لجان حقوق الإنسان والخدمة المدنية والأراضي الوطنية). وبدأت لجنة مخصصة مشتركة مناقشة مسألة إدارة العاصمة الوطنية، الخرطوم، لكنها فشلت في الاتفاق على مركز المدينة، وما إذا كان يتعين اعتبارها واحدة من الولايات الشمالية، أو أن يكون لها مركز خاص كعاصمة وطنية.

الإجراءات المتعلقة بالألغام

٦٦ - استأنفت أفرقة الإجراءات المتعلقة بالألغام عملها بكامل قدراتها، في مناطق جبال النوبة ومدن جوبا وروميك وي وكبيوتا وملكال والدمازين، وفي دارفور، تمهيدا لعودة

الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين في نهاية موسم الأمطار. وتم تطهير ٣٧٣ كيلومترا من الطرق البرية من الألغام، كما طهرت مساحة ١,٧ مليون متر مربع من المناطق التي يشتهر في خطورتها وتم تدمير ٥٢٢ لغما من الألغام المضادة للدبابات ونحو ١٧ ٥٠٠ من الذخائر غير المتفجرة وعدد يقل قليلا عن ٧٠٠ لغم مضاد للأفراد، غير أن تدهور الأحوال الأمنية في جنوب السودان شكل عائقا أمام أنشطة إزالة الألغام، التي عُلفت عقب مقتل اثنين من المتعاقدين في مجال إزالة الألغام، على الطريق المؤدي من جوبا إلى نيمولي. وكان الطريق الذي يربط جوبا وبي قد فحص وفتح أمام الحركة وفقا للمعايير الدولية، قبل تعليق الأنشطة، مما مكن من نشر بعثة الطوارئ وتوصيل المعونات. ويتواصل العمل على تطهير الطريق أمام التحركات الروتينية للأمم المتحدة، التي تتطلب زيادة عرض الطريق من أجل المرور الآمن.

٦٧ - وواصل مكتب الإجراءات المتعلقة بالألغام التابع للأمم المتحدة تدريب الكوادر المعنية بالألغام، في مصر وكينيا وباكستان وبنغلاديش وكمبوديا، قبل نشرها. ويخطط للمزيد من التدريب في بنغلاديش وكمبوديا وباكستان. ويتوقع نشر هذه السرايا عند اكتمال التدريب.

٦٨ - وتعرض أعمال إزالة الألغام نفسها إلى معوقات كثيرة بسبب نقص التمويل. يضاف إلى ذلك، أنه يتعين، من أجل استيفاء الاحتياجات العاجلة للبعثة فيما يتعلق بالانتشار من خلال تطهير الطرق والمناطق، حصول عناصر الإجراءات المتعلقة بالألغام على بيانات محسنة، من أجل تحديد أولويات المناطق العالية والمتوسط التأثير من أجل تطهيرها. وهناك حاجة للتمويل أيضا من أجل أنشطة بناء القدرات. وسيؤدي هدف تنمية القدرات المحلية من أجل معالجة المشكلة إلى زيادة الأصول في المدى المتوسط، وإلى كفاءة وجود قدرات مستدامة في المستقبل.

المسائل الجنسانية

٦٩ - فيما يتعلق بالفقرتين ١٤ و ١٥ من القرار ١٥٩٠ (٢٠٠٥) والقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، واصلت البعثة دعم عملية تعميم البعد الجنساني داخل كل من البعثة والحكومة. ويتولى القسم أيضا تقديم الشروحات المتعلقة بالاستغلال الجنسي والإيذاء الجنسي وسياسة عدم التسامح مطلقا في ما يتعلق بهما، إلى الموظفين الوافدين حديثا. وعقدت حلقة عمل في الخرطوم حول مراعاة البعد الجنساني في العملية السلمية في أعقاب اتفاق السلام الشامل، جرت خلالها صياغة استراتيجية لتعميم البعد

الجنساني، سلط فيها الضوء على مجالات أولوية إجراءات البعثة المتعلقة بالعنف المستند إلى نوع الجنس في دارفور.

٧٠ - وقامت المستشارية الخاصة للقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة، خلال زيارة لها للسودان أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، بتقييم الحالة في دارفور، ودعت إلى التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٧١ - نظمت الوحدة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تدريباً أولياً لمجموعة قوات ومراقبين عسكريين من بنغلاديش، قوامها ٢٠٠ فرد، في القطاع الأول. وجرى تكثيف أنشطة اللجنة الإقليمية المعنية بالإيدز في مدينتي كسلا، بشرق السودان، ونيالا، في دارفور. وعقد أعضاء اللجنة في مدينة كسلا حلقات عمل في خمس مدارس ثانوية ومعسكرات عسكرية، حضرها ٦٠٠ ٢ طالب ومعلم و ٤٥٠ فرداً من القوات المسلحة السودانية. وساهمت الوحدة أيضاً في تنظيم برنامج أولي لموظفين جدد بلغ عددهم ٤٣٥ موظفاً. وشاركت الوحدة في حلقتي عمل حول توعية المجتمعات المحلية في مدينتي واو وكسلا، شارك فيهما ٧٥٠ شخصاً، وجرى فيهما توفير الإرشاد الفني اللازم لتنظيم حلقة عمل للمرأة السودانية حول مسألة تعميم البعد الجنساني. وقامت الوحدة أيضاً بتنسيق التدريب فيما يتعلق بتغيير عناصر تعميم موضوع الإيدز في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

الوحدة المعنية بالسلوك والانضباط

٧٢ - يجري العمل على تكوين فريق معني بالسلوك والانضباط، حيث تجري الآن عملية تعيين رئيس الفريق. ويتولى مكتب رئيس الموظفين، في غضون ذلك، تصريف مهام مركز التنسيق المتعلق بالسلوك والانضباط. وتتولى البعثة التحقيق في حالات إساءة السلوك من الفئة الثانية، بينما تتولى وحدة التحقيق الإقليمية التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية تقديم الدعم المؤقت من أجل التحقيق في جميع حالات إساءة السلوك من الفئة ١، بما في ذلك الاستغلال والإيذاء الجنسي. وقام مكتب خدمات الرقابة الداخلية مؤخراً بتنسيق محقق مقيم إلى بعثة الأمم المتحدة بالسودان، بينما ينتظر انضمام أربعة محققين آخرين إلى مكتب المحقق المقيم في وقت قريب.

الدعم المقدم من المانحين

٧٣ - نُفّحت خطة العمل لعام ٢٠٠٥ المتعلقة بالسودان، في تشرين الأول/أكتوبر، ويبلغ مجموع الاحتياجات من التمويل الآن ١,٩٨ بليون دولار. وإذا لم يتبق سوى شهر واحد فيها، فقد جرى تمويلها بنسبة ٥٢,٥ فقط. وعلى الصعيد الإقليمي، تلقت برامج المساعدة في دارفور نسبة ٦٣ في المائة من احتياجات التمويل، بينما تبلغ هذه الاحتياجات في جنوب السودان ٤٥ في المائة، وفي شرق السودان والمناطق الانتقالية ٢٢ في المائة. وبينما يوجد نقص في جميع القطاعات، إلا أن المجالات التالية تلقت ما يقل عن ٢٠ في المائة من احتياجات التمويل، وهي: سيادة القانون والحكم (١٣ في المائة)؛ وتوفير الحماية (١٤ في المائة)؛ وتوفير المأوى والأصناف غير الغذائية (١٦ في المائة)؛ والدعم الشامل للقطاعات من أجل العودة وإعادة الإدماج (١٩ في المائة). وبانتهاء موسم الأمطار شرع عشرات الآلاف من اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا في العودة إلى بعض أشد المناطق فقرا في أفريقيا. وهم يحتاجون، وكذلك المجتمعات المضيفة لهم، للمساعدة العاجلة، كما يحتاجها الملايين من السودانيين الذين ما زالوا مشردين.

٧٤ - وجرى التعهد في مؤتمر أوصلو بمبلغ ٤,٥ بليون دولار لفترة السنوات الثلاث الأولى بعد توقيع اتفاق السلام الشامل، من أجل الأنشطة الإنسانية والإنعاش والتنمية وتوفير الدعم للبعثة. ويبلغ مجموع جميع الموارد المتاحة من قبل المانحين للسودان، في عام ٢٠٠٥، ما يزيد على ١,٤ بليون دولار، أي ما يعادل تقريبا ثلث مجموع المبلغ الذي جرى التعهد به في أوصلو. لكن، نظرا إلى أن مستوى الاحتياجات الإنسانية لا يزال شديد الارتفاع، فإن استمرار مشاركة المانحين الكاملة في مسألة السودان، في عام ٢٠٠٦، وكذلك استيفاء احتياجات خطة عمل عام ٢٠٠٦ في الوقت المناسب، يكتسبان أهمية قصوى. ويشمل ذلك مبلغ ١,٥ بليون دولار من أجل الأولويات الإنسانية و ٢١٠ ملايين دولار لبرنامج الإنعاش.

ملاك الموظفين المدنيين

٧٥ - في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، كان لدى البعثة ٥٠٨ موظفين دوليين و ٩١٢ موظفا وطنيا و ٦٥ من متطوعي الأمم المتحدة. ويجري العمل على تعيين ١٧٩ موظفا مدنيا إضافيا (٦٩ موظفا دوليا و ٨٥ موظفا وطنيا و ٢٥ من متطوعي الأمم المتحدة).

الجوانب المالية

٧٦ - خصصت الجمعية العامة، بقرارها ١٢٢/٦٠ المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، مبلغ ٨٠٠ ٤٦٨ ٩٦٩ دولار، لبعثة الأمم المتحدة في السودان للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، أي ما يعادل ٨٠ ٧٨٩ ١٠٠ دولار في الشهر. وإذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة إلى ما بعد ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٦، فإن تكلفة توفير احتياجاتها حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ ستقتصر على المبالغ التي وافقت عليها الجمعية العامة.

٧٧ - في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، بلغت الحصص المقررة غير المدفوعة للحساب الخاص لبعثة الأمم المتحدة في السودان ١٩٢,٦ مليون دولار، أذنت الجمعية العامة منها بما مجموعه ٥٩٥,٥ مليون دولار، بقرارها ٢٩٢/٥٩ المؤرخ ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٥. وبلغ مجموع الحصص المقررة الواجبة السداد لجميع عمليات حفظ السلام حتى ذلك التاريخ ٢ ٧٦١,٦ مليون دولار.

رابعاً - ملاحظات

٧٨ - ما زالت هناك شواغل جادة بشأن تنفيذ الاتفاق الشامل للسلام، بالرغم من سير العملية السلمية في الخط المرسوم لها. ويستمر نمو العلاقات بين سلطة التحالف الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان لكن عدم الثقة ما زال باقياً لدى الجانبين. وقد تتعرض العلاقات للمزيد من التوتر بسبب أنه يتعين إيجاد حلول لمجموعة من المسائل المثيرة للجدل، التي لم تكن تفاصيلها موضع اتفاق دائم في نيفاشا. ويتعين على الأطراف أن تدرك أنه لا بديل لإطار الاتفاق الشامل، الذي يتعين تنفيذه بحماس وبشكل كامل. وتعلق إحدى أكثر المسائل إثارة للجدل في تنفيذ قرار لجنة حدود أبيي في إنشاء مجلس تنفيذي لمنطقة أبيي. وتشمل المسائل الأخرى جوانب اجتماعية متعمقة الجذور تتعلق بإدارة العاصمة الوطنية وتحديد وتخصيص عائدات النفط. يُضاف إلى ذلك أنه يتعين تكوين مجلس الدفاع المشترك في أقرب وقت ممكن. ويتعين أن تعالج هذه المسائل وما يوجد من مسائل أخرى غيرها بما يتفق واتفاق السلام الشامل وأولوياته المتمثلة في جعل الوحدة شيئاً جذاباً للناس في جنوب السودان. ولا مندوحة عن اتخاذ خطوات محددة في هذا الاتجاه.

٧٩ - وسيتواصل بذل كل جهد ممكن تجاه كفالة إكمال الانتشار السريع للبعثة واكتمال قوامها من الأفراد العسكريين والموظفين المدنيين. إذ يعوق تأخر النشر قدرة البعثة على تصريف مهام ولايتها بطريقة فعالة في أماكن رئيسية من منطقة وقف إطلاق النار.

٨٠ - وفي جنوب السودان، بينما يتعين أن تحتل مسألة بناء القدرات موقع الصدارة، إلا أن الأمن أضحى أيضا مسألة تثير قلقًا متزايدًا. وأنا أحثُّ حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان على اتخاذ التدابير المناسبة لمعالجة مسألة الأمن هناك، ولتوفير الحماية للسكان المدنيين وموظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في المناطق التي ينشط فيها جيش الرب للمقاومة والمجموعات المسلحة الأخرى. وفي الوقت نفسه، يتعين على حكومة جنوب السودان الحديثة التكوين تشجيع استمرار جهود المصالحة على نطاق المنطقة بأكملها.

٨١ - وفي دارفور، يجب التعجيل بتعزيز الحالة الأمنية في الميدان، ويجب أيضا تكثيف الجهود الرامية إلى إقامة سلام سياسي دائم، بما في ذلك الوقف الدائم لإطلاق النار. ويتعين أن تستمر مفاوضات أبوجا السابعة بدون توقف حتى يتم التوصل إلى اتفاق. ويجب أن تعقب هذا الاتفاق تدابير مبكرة لبناء الثقة وحوارٍ أوسع وأشمل فيما بين جميع الأطراف المعنية في دارفور، بغية رسم استراتيجية متفق عليها في الأجل الطويل، من أجل استدامة السلام والتنمية في المنطقة. ويتعين على الحكومة وحركات التمرد العمل على تحقيق تسوية باكرة، ويجب عليهم التعاون بشكل كامل مع بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان. ويجب أن يدرك من يواصلون تعويق الحل السلمي للصراع أنهم سيقدمون للمحاكمة. وعلاوة على ذلك، تجب زيادة مواد الإغاثة الإنسانية وكفالة توصيلها بدون إعاقة. ويتعين أن تأخذ الحكومة في اعتبارها أن هذه مسؤولية مشتركة بينها وبين المجتمع الدولي.

٨٢ - وفي شرق السودان، قد يؤدي انسحاب الجيش الشعبي لتحرير السودان من منطقة همشكوريب إلى حدوث فراغ في السلطة. وقد تشور مصاعب في وجه المساعدة الإنسانية التي توفرها المنظمات غير الحكومية لهذه المنطقة عبر إريتريا، نظرا للتوترات الحالية بينها وبين إثيوبيا. وعليه أحثُّ قادة الجبهة الشرقية على تيسير تقييم الحالة الأمنية والإنسانية في المنطقة بغية إتاحة إمكانية وصول المساعدة الإنسانية من داخل السودان. والأكثر أهمية هو وجوب بدء المحادثات المباشرة بشأن الحالة في الشرق والتوصل إلى اتفاق سياسي بدون مزيد من التسويف. ونظرا إلى الحالة المائعة في الميدان وإلى جوانب عدم التيقن المذكورة أعلاه ستحتاج الأمم المتحدة إلى المحافظة على وجود متعدد الفعاليات في شرق السودان إلى ما بعد الموعد الأقصى المحدد في اتفاق السلام الشامل لإعادة انتشار الجيش الشعبي لتحرير السودان، في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، بما في ذلك وجود مراقبي الأمم المتحدة العسكريين وعناصر توفير الحماية للقوة.

٨٣ - وتقف في طريق التقدم في السودان عدة عقبات صعبة. إذ بينما طرأ شيء من التحسن على المشهد العام للاقتصاد في السودان، إلا أن انعدام الأمن في جنوب السودان وفي دارفور يهدد بزعة الجهود الدولية الرامية إلى مساعدة تلك المناطق على الانتقال من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التعافي. وبنفس القدر، لا تنفك أطراف الصراعات في دارفور وشرق السودان تخطئ طريق التسوية السلمية. ويتعين التأكيد مجدداً على أن جميع العمليات السلمية الجارية مترابطة فيما بينها ويعزز بعضها بعضاً.

٨٤ - وخلاصة القول هي إن السلام في السودان غير قابل للتقسيم ولا يمكن ازدهاره في أحد أجزاء البلد ما دام متعثراً في جزء آخر منه. ويتعين على أطراف محادثات أبوجا للسلام اغتنام هذه الفرصة من أجل التفاوض بحماسة ونية سليمة. ويتعين بالمثل أن تتفاوض الجبهة الشرقية مع حكومة الوحدة الوطنية على إيجاد تسوية سياسية للصراع في منطقتها بدون مزيد من التأجيل. ويتعين على الحركة الشعبية لتحرير السودان وقوات الشرطة المدنية الوطنية مواصلة العمل سوياً والاجتهاد من أجل تحقيق الشمول والشفافية من أجل أن تتسم حكومة الوحدة الوطنية بالصدق والفعالية وأن توفر مقومات القيادة على الصعيد الوطني وتتعامل بفعالية مع العديد من العناصر التخريبية المحتملة التي تملك القدرة على إحباط مساعي السلام. ويُنْتَظَر من المجتمع الدولي بدوره الوفاء بتعهداته والتزاماته، بينما يتعين على الشركاء الرئيسيين التضافر في العمل من أجل تحقيق أكبر قدر من الزخم السياسي والدعم المالي الفعلي بغية دفع جميع جوانب العملية السلمية. وبينما يتعين على جميع المانحين أداء دورهم والمساهمة في تحقيق الهدف المشترك المتمثل في مساعدة شعب السودان على إرساء دعائم السلام الذي يستحقه عن حدارة، إلا أن المسؤولية النهائية عن التحرك إلى الأمام تقع على عاتق الأطراف السودانية وقادتها الذين يتحملون المسؤولية عن مواطنيهم تجاه التنفيذ الصادق للالتزامات المعلنة.